تَجْديدُ
المِنْوَالِ اللِّسَانِيّ

بُحوثٌ مُحَكَّمَةٌ مُهْداة إلى
الأستاذ عزّ الدّين المجدوب

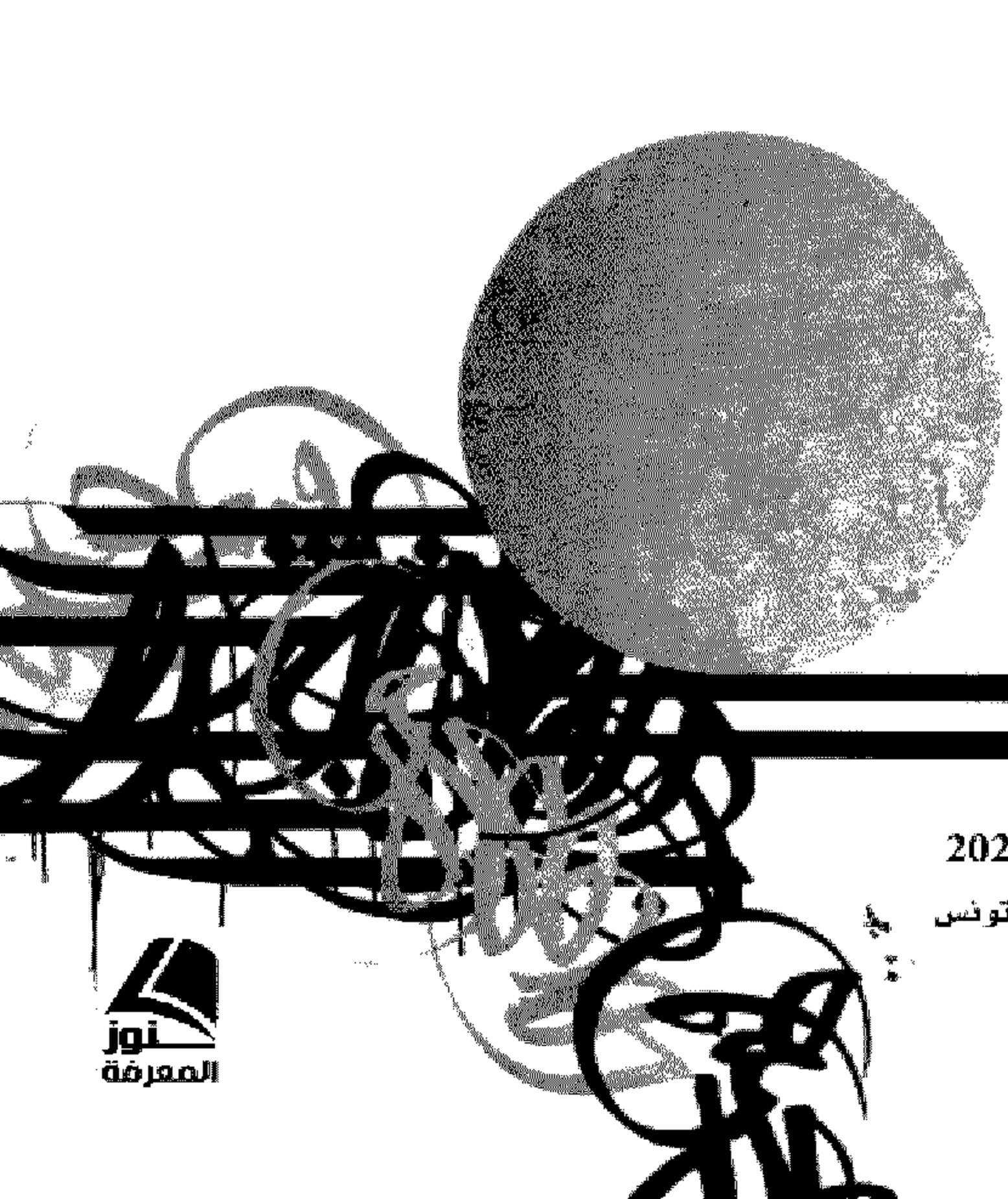

تحرير
د. فدوى العذاري

ندوة عقدت يومي 11-12 مارس 2020
كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة سوسة/ تونس

كنوز المعرفة

تَجْـديدُ
الـمِنْـوَالِ اللِّسَـانِيّ

بحوثٌ مُحكَّمَةٌ مُهْداة إلى
الأستاذ عزّ الدّين المجدوب

تَجْـديدُ

الـمِنْـوَالِ اللِّسَـانيّ

بُحوثٌ مُحكَمَةٌ مُهْداة إلى

الأستاذ عزّ الدّين المجدوب

ندوة عقدت يومي 11-12 مارس 2020

كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة سوسة/ تونس

تحرير

د. فدوى العذاري

كنوز المعرفة

تجديد المنوال اللساني: بحوث محكمة

تحرير: فدوى العذاري

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية الأردنية: 2020/10/4371

ردمك: ISBN: 978 9957 74 918 7

الطبعة الأولى: 2021م/ 1442هـ

جميع الحقوق محفوظة © 2021

دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع
Dar Kunouz Al Marefa Publishers

عمّان – الأردن Amman - Jordan
عمّان: وسط البلد – ش. الملك حسين
مقابل بنك الإسكان
هاتف Tel: 00962 6 4655877
خلوي: Mobile: 00962 79 5525 494
E-mail : dar_konoz@yahoo.com
www.darkonoz.com

جميع الحقوق محفوظة لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو استنساخه أو نقله كليا أو جزئيا — في أي شكل وبأي وسيلة، سواء بطرق إلكترونية أو آلية، بما في ذلك الاستنساخ الفوتوغرافي، أو التسجيل أو استخدام أي نظام من نظم تخزين المعلومات واسترجاعها — دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر.

Copyright © All Rights Reserved. No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means without prior permission in writing of the Publisher.

المنوال النحوي العربي أو البيان ضد تجريبية الكتابة اللغوية العربية الحديثة

د. مصطفى غلفان

(الدار البيضاء/المغرب)

m_ghelfane@yahoo.fr

عديدة لدرجة لا تحصى هي الدراسات العربية الحديثة التي رصدت مظاهر صلة التراث اللغوي العربي باللسانيات بمختلف مشاربها النظرية والمنهجية من بنيوية وتوليدية ووظيفية. وهي في مجملها إما دراسات تنتقد النحو العربي وتعيب عليه اللجوء لجملة من الأسس والأصول من تقدير وعلة وتفسير وغير ذلك، وإما هي مجرد انطباعات وخواطر فكرية تحتفي بالمنظومة التراثية اللغوية وترقى بها لأسباب حضارية وإيديولوجية -أكثر مما هي علمية- إلى مستوى أحدث النظريات اللسانية. بل وتجعلها تتفوق عليها أحيانا كثيرة في سياق القولين المأثورين «ما ترك الأول للآخر شيئا» و«ليس بالإمكان أبدع مما كان». فالعرب – حسب قول أحد الدارسين العرب المحدثين «أفضى بهم النظر إلى الكشف عن كثير من أسرار الظاهرة اللسانية مما لم تهتد إليه البشرية إلا مؤخراً بفضل ازدهار علوم اللسان في مطلع القرن العشرين».[1] ولا يسع الباحث المهتم بالدراسات اللغوية العربية إلا أن يشيد بإقبال الثقافة العربية المتزايد على اللسانيات وتأكيد أهميتها وقيمتها العلمية والمنهجية في دراسة اللغة البشرية واللغات الطبيعية ومنها اللغة العربية. لكن الملاحظ أن مقابل هذا الكم

(1) عبد السلام المسدي. التفكير اللساني في الحضارة العربية، تونس، الدار العربية للكتاب، 1981، ص 26.

الهائل من هذه الدراسات التي احتلت حيزا مركزيا في الثقافة اللغوية العربية طيلة القرن العشرين وحتى وقتنا الحاضر، لا نجد إلا قلة قليلة جدا من الأبحاث العربية التي تصدت لتحليل الخلفيات التصورية والعلمية التي قام عليها الخطاب العربي الحديث الذي يحصر اهتماماته المعرفية في صلة التراث اللغوي العربي القديم باللسانيات وقراءته في ضوء منجزاتها. ولعل من أبرز الأبحاث التي قاربت خطاب محاورة اللغويين العرب المحدثين لتراثهم من أسسه المعرفية والعلمية مصنف الأستاذ الدكتور عز الدين مجدوب: **المنوال النحوي العربي، قراءة لسانية جديدة** (ط 1998/1 – ط 2017/2)[1]، موضوع هذا اليوم الدراسي العلمي.

ومن المصادفة الجميلة أن سنة 1998 وهي سنة صدور المنوال النحوي العربي كانت بالنسبة لنا شخصيا سنة متميزة إذ صدر خلالها كتابنا «**اللسانيات العربية الحديثة دراسة تحليلية نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية**[2]» تقاسمنا فيها مع صاحب المنوال النحوي قسطا كبيرا من الملاحظات النقدية الموجهة للكتابة اللغوية العربية الحديثة بما لها وما عليها من خلال مقارنة أسسها النظرية والمنهجية بأسس خطاب اللسانيات العامة، وحتى قبل أن نقرأ المنوال النحوي العربي ونتعرف على صاحبه الأستاذ عز الدين مجدوب منذ سنوات خلت، نشعر أننا نتقاسم معه ملاحظاته المنهجية ومآخذه على التعامل مع اللسانيات في العالم العربي بحثا وتدريسا ولاسيما في إطار ما أصبح يعرف بقراءة التراث أو إعادة قراءته ولا غرابة في هذا الموقف المعرفي المشترك. فمهما اختلفت اهتماماتنا الخاصة ومشاغلنا اليومية وتباعدت المسافات بيننا، نشترك مع صاحب المنوال النحوي- ومع غيره من اللسانيين في باقي الأقطار العربية –

(1) عز الدين مجدوب، المنوال النحوي العربي، سوسة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، دار علي الحامي، 1998، والطبعة الثانية سنة 2017، التنوير. ونعتمد في إحالاتنا على الطبعة الأولى.

(2) والكتاب من منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الدار البيضاء عين الشق، 1998، وهو في أصله جزء من أطروحة دكتوراه الدولة نوقشت بالكلية نفسها سنة 1991 تحت إشراف الأستاذ أحمد المتوكل.

مبادئ اللسانيات والأسس الفكرية العامة التي قامت عليها، وهي مبادئ لا اختلاف حول طبيعة أصولها ودلالتها وأبعادها المعرفية، وإن حصل التباين في التعبير عنها بمصطلحات وصيغ تعبيرية مختلفة أو بشأن تطبيقها وتوظيفها في هذا المستوى من التحليل اللغوي أو ذاك.

1- مستويات البحث في المنوال النحوي

يضعنا المنوال النحوي منذ صفحاته الأولى وجها لوجه أمام قضايا تتعلق بالتراث النحوي العربي في شموليته وباللسانيات في ذاتها من جهة أولى ومن جهة ثانية في علاقاتهما المعقدة والملتبسة من خلال عدد من الإشكالات المعرفية والمنهجية:

- ما طبيعة العلاقة المعرفية بين التراث اللغوي الإنساني عامة (ومنه التراث اللغوي العربي) واللسانيات؟
- ما الذي يجمع بينهما وما الذي يفرق بينهما؟ وكيف يتم التفاعل الإيجابي بينهما؟
- كيف تعامل رواد الدرس اللغوي العربي الحديث مع التراث النحوي العربي؟
- كيف يمكن التعاطي مع التراث اللغوي العربي من منظور علم اللسانيات وفي ضوئها؟
- كيف نحييه ونجعله يستعيد بريقه المعرفي تنظيرا وتطبيقا في ضوء نظريات اللسانيات ومناهج البحث فيها؟

هذه الإشكالات الملازمة للفكر العربي الحديث عامة وللدراسات اللغوية العربية الحديثة خاصة صاغها المنوال النحوي صياغة مختصرة ودقيقة في السؤال التالي: «ما هي قيمة المنوال النحو العربي باعتباره جملة من القواعد الصرفية والإعرابية بالنظر إلى ما جدَّدت فيه اللسانيات في وصف الألسنة البشرية»[1]. وأمام كثافة الإشكالات وتنوعها وتداخلها وتعدد أبعادها المعرفية،

(1) المنوال النحوي العربي، ص 6.

يمكن التمييز في المنوال النحوي بين أربعة مستويات من البحث أو التحليل يكشف كل واحد منها عن منظور معرفي ثري بالمعطيات التصورية والمواقف الفكرية العامة وهي مستويات يمكن أن نوجزها فيما يلي:

أ-مستوى نقدي للدرس اللغوي العربي الحديث يتمثل في تحليل قراءة اللغويين العرب المحدثين للتراث النحوي القديم بما لهذه القراءة [أو القراءات]من إيجابيات في تجديد الدرس اللغوي العربي عامة وما عليها من مآخذ ومنها عدم التقيد بضوابط الممارسة العلمية عامة واللسانيات على وجه مخصوص.

ب-مستوى إبستيمولوجي يتمثل في تقديم الأساسيات التي تقوم عليها نظرية العلم كما هي متداولة في فلسفة العلوم الحديثة ومناهجها أي ما يعرف اختصارا بالإبستيمولوجيا وفي علم اللسانيات كما هي متبعة في صيغتها الاختبارية في أوروبا وأميركا.

ج- مستوى لساني سعى فيه المنوال النحوي إلى تقديم معرفة علمية دقيقة وشاملة أقردها لتقديم أبرز تصورات اللسانيات ومفاهيمها في منحاها البنيوي الأوروبي لاسيما ما يتعلق بتصورات سوسير وغلوسيماتية هيلمسلف مرورا بحلقة براغ ووظيفية مارتينيه.

د- مستوى تأويلي يقترح فيه صاحب المنوال قراءة لسانية جديدة للتراث النحوي العربي استنادا إلى مرتكزات وخلاصات ونتائج المستويات الثلاثة السابقة الذكر. وهي قراءة مغايرة وغير مسبوقة عربيا للتراث النحوي العربي في بنائه الداخلي وشروطه النظرية الخاصة به والمتعلقة بمعالجة قضايا الجملة وأقسام الكلم والوظائف النحوية والوحدات الدنيا الدالة. وليس في المنظور الحضاري والثقافي والاجتماعي والسياسي من حيث نشأة النحو العربي وتطوره وأصوله الفنية والعوامل التي أثرت في مساره التاريخي وتفرعه إلى مدارس وما إلى ذلك..

2- محاورة المحدثين للتراث النحوي العربي

بديهي أننا لن نعرض لمضامين الكتاب برمته- لضيق المجال- وهي مضامين

تحيل على قضايا معرفية وفكرية كثيرة متداخلة متقاربة ومتباعدة شكلا ومضمونا تخص ماضي الدرس اللغوي العربي في جانبه النحوي وتكشف عن جدلية مراحل التفكير اللغوي الإنساني عامة من خلال علاقة التفاعل بين العلم (اللسانيات) وتاريخه (التراث اللغوي العربي). ولما كان كتاب المنوال النحوي يتميز بوافر من القضايا المعرفية المتعلقة باللسانيات وبالتراث اللغوي العربي وبالعمق النقدي وثراء التحليل في مقاربة العديد منها من زوايا مختلفة، فإننا سنحصر موضوع ورقتنا في المستوى الأول من المستويات السالفة الذكر، أي ذلك الجزء من القسم النظري للكتاب، (ص-5-48) الذي يمثل القاعدة النظرية للعمل برمته على حد تعبير صاحبه، بينما جاءت المستويات الثلاثة تفصيلا لما أجمله المدخل النظري[1]. وسنسعى إلى تقديم مجموعة من الملاحظات والاستنتاجات المعرفية والمنهجية العامة التي بُني عليها جزء من المشروع العلمي الوارد في المنوال النحوي العربي:

- ماذا يعيب المنوال النحوي على الدرس اللغوي العربي الحديث في صلته المزدوجة بالتراث النحوي العربي وباللغة العربية؟
-كيف نتلافى مظاهر النقص والقصور في تجربة اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة؟
- ما الصورة التي يمكن أن تكون عليها العلاقة المعرفية بين التراث واللسانيات؟

2-1- ملاحظات أولية

الملاحظة الأولى.

نحن أمام تحليل نقدي جريء للتشكيلات المعرفية لخطاب محاورة العرب المحدثين للتراث النحوي العربي، وهو نقد لا يقف عند بيان أهمية الدور التاريخي والقيمة المعرفية لهذا الخطاب اللغوي الذي كان يعرض على الثقافة العربية مضامين لغوية جديدة بكل المقاييس، ولا يكتفي بما قدمه أصحابه من

(1) المنوال النحوي، ص 7.

إسهامات علمية دفعت بالدرس اللغوي العربي الحديث نحو آفاق معرفية جديدة فقط، وإنما يحاول بالأساس فحص قيمة نتائجها نظريا ومنهجيا من خلال الكشف عن سمات هذه المحاورة ورصد مظاهر الخلل والقصور التي صاحبتها ذاتيا وموضوعيا بما حملته في ثناياها من سوء تأويل وسطحية في الاستيعاب، إما جهلا بالأسس المعرفية للمنظومة التراثية أو تحاملا متعمدا عليها تحت دعوى الحداثة الفكرية، وإما لسوء فهم منطلقات التراث واللسانيات المعرفية وسياقاتها التاريخية. والذي لا شك فيه أن العينات التي اختار المنوال النحوي تحليلها تمثل منعرجات حاسمة في تاريخ الدرس اللغوي العربي الحديث، بل لا نبالغ إذا قلنا إنها تشكل دعامته المركزية التي لا يمكن لمتتبع الحركة اللغوية العربية الحديثة بحثا وتدريسا أن يقفز عليها أو يتجاهلها أيا كان موقفه منها، وقد نظر المنوال النحوي إلى هذه العينات من حيث مصادرها وخلفياتها المعرفية والعلمية مقسما إياها إلى نوعين:

أ - مقاربات لا تنتمي صراحة للسانيات بمعناها العلمي الدقيق، وإنما تحيل على أفكار وآراء لغوية حديثة مصدرها الغرب ويمثل لها بمصنف إبراهيم مصطفى [إحياء النحو 1937]، ومهدي مخزومي في عمله في النحو العربي نقد وتوجيه [1966].

ب-مقاربات تستمد مرجعيتها من اللسانيات صراحة على نحو ما نجد في كتابات إبراهيم أنيس وتمام حسان. ويعتمد الأول مقاربة لغوية تاريخية وعامة بينما اعتمد الثاني مقاربة وصفية.

وليس المنوال النحوي كشفا عن عيوب قراءة اللغويين العرب المحدثين لتراثهم وحسب بما تضمنه من تحليل نقدي عميق لأسس هذه القراءات النظرية والمنهجية، بل هو في الوقت ذاته تشخيص دقيق وشامل يكاد يجسد بالملموس معوقات تجربة اللسانيات برمتها وما يعتري التعاطي معها في الثقافة العربية الحديثة، لاسيما مع قضايا التراث اللغوي العربي في ضوئها من ضعف نظري لا يعبر عن الحد الأدنى من شروط العلم ومعاييره وعلمية اللسانيات على السواء. وقد تسلح المنوال النحوي بأسس خطاب المعرفة العلمية أو لنقل نظرية العلم وبأسس الخطاب العلمي في اللسانيات مبتعدا بنفسه عن الخوض التاريخي في

العوامل الخارجية لاسيما الفكرية والاجتماعية والسياسية التي صاحبت دخول اللسانيات إلى الثقافة العربية الحديثة منذ نهاية القرن التاسع عشر على الأقل، وصور تقبل الفكر العربي الحديث لها على نحو ما فعل حلمي خليل -وغيره- مثلا[1]، ولهذا اختار المنوال النحوي فحص خلفيات هذه القراءات من منظور لساني خالص إلا في حالات خاصة جدا لها ما يبررها. ومن ذلك مثلا إشارته إلى دور حركة النهضة العربية في بداية القرن العشرين وأثرها في فكر إبراهيم مصطفى اللغوي وعلاقة تمام حسان بالتيار الذي قاده إبراهيم مصطفى في موضوع تيسير النحو. وبالرغم من أن المنوال يقر أننا «لا نملك بحثا مفصلا حول كيفية تقبل العالم العربي لهذا العلم الوافد» (ص 22)، فإن الكتاب لا يخلو من إشارات تاريخية ذكية وموفقة، صريحة أحيانا وضمنية أخرى تتيح للدارسين رسم صورة مجملة عن تقبل اللسانيات عربيا وما واجه مسارها المعرفي من صعوبات ومعوقات في تفاعل مع باقي مكونات المجتمع العربي بما كان يعج به وقتئذ من حيوية فكرية واجتماعية نفتقدها اليوم. ومن بين هذه الإشارات التاريخية الحاسمة في الدرس اللغوي العربي الحديث، قوله إن «المقاربات الحقيقية للتراث لم تظهر إلا في الثلث الثاني من القرن العشرين» (ص 13) ولاسيما ما يتعلق ببداية البحث اللغوي العربي الحديث المتأثر بتصورات علم اللغة الجديد أو ما أصبح يعرف اليوم باللسانيات. ولا يجد القارئ أسبابا محددة وموضوعية لاختيار نقطة الانطلاق من إبراهيم مصطفى في إحياء النحو سنة 1937، ويبدو أن الاعتبارات التي صاحبت صدور إحياء النحو، والمحيط السياسي والفكري والاجتماعي الذي عاشته الثقافة العربية عامة واللغوية خاصة إبان هذه الحقبة الحاسمة في تاريخ الأمة العربية، قد تكون وراء جعل إحياء النحو منطلقا للبحث اللغوي العربي الحديث بما كان له من آثار قوية عليها فكريا واجتماعيا وسياسيا. والحال أن ثمة محاولات لغوية أخرى يمكن عدها بداية للدرس اللغوي العربي الحديث بالرغم من أنها جاءت خجولة وغير منتظمة أكثر مما هي تعبير واضح عن منحى لغوي جديد أو مختلف عن الدرس اللغوي العربي القديم،

(1) حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1988.

ونذكر هنا أعمال جورجي زيدان وجبر ضومط وأنستاس الكرملي واليازجي والبستاني وغيرهم من العلماء الذين اطلعوا منذ منتصف القرن التاسع عشر على علم اللغة الحديث في صورته المقارنة والتاريخية أو اتصلوا ببعض علماء أوروبا البارزين فيه لاسيما المستشرقين منهم.

الملاحظة الثانية:

لا يقترح علينا المنوال النحوي في مدخله النظري أي تعريف محدد لا للتراث عامة ولا لمفهوم التراث النحوي العربي بصفة خاصة. غير أنه سيعود لاحقا ليتساءل عن المقصود بالتراث: «هل نقصد به الخواطر العامة والمنطلقات التي يمكنها أن تناظر الفرضيات العامة في النظريات اللسانية أم نقصد بالتراث النحوي جانبه الإجرائي العملي أي جملة القواعد النحوية التي يمكن أن توافق المنوال الإجرائي في اللسانيات؟»[1]. ويفهم القارئ من بعض الإشارات الخاطفة والموجزة أن الأمر يتعلق بالجانب الإجرائي في التراث النحوي العربي القديم: «إن غايتنا في هذا العمل هي تقييم الجانب الإجرائي في النحو العربي»[2]، دونما إيضاحات إضافية وتفصيلات زائدة بشأن طبيعة الجوانب الإجرائية ونوعيتها سواء من الناحية المعرفية الخاصة بأصحابها أو من ناحية انتمائهم الزماني أو من ناحية مكونات مدونة البحث المعتمدة في الكشف عن هذه الجوانب الإجرائية في التراث النحوي العربي.

لكن من الواجب علينا أن نشير إلى أن صاحب المنوال النحوي – بالرغم من أنه ربما قد قدم في هذا العمل أفضل دفاع عن التراث اللغوي العربي في جانبه النحوي– لا يزايد علينا بشأن هذا التراث وقيمته المعرفية كما فعل قبله عدد من أقطاب الموجة الجديدة من قراء التراث اللغوي العربي منذ إصدارات كل من

(1) المنوال النحوي، ص 61.
(2) المنوال النحوي، ص 61.

عبده الراجحي[1] ونهاد الموسى[2] وعبد السلام المسدي[3]. وعبد الرحمان حاج صالح[4] وهم أبرز مؤولي التصورات التراثية اللغوية بعد الجيل الأول من اللغويين العرب موضوع مدونة البحث في المنوال النحوي. ويكتفي المنوال النحوي بالإشارة الصريحة والمباشرة إلى التراث العربي في صورته العامة بما يمثله حضوره القوي والوازن في حياة الإنسان العربي أيا كان مستوى وعيه الاجتماعي والثقافي والسياسي بالنظر إلى «حضوره الدائم في ذاكرتنا الجماعية وتوجيهه لكثير من اختياراتنا وسلوكاتنا مهما تنوعت أشكال هذا الحضور والتوجيه». ولهذا لا غرابة إذا كان هذا التراث «يحتل مكانة متميزة في الثقافة العربية لحجمه الهائل وكثرة العلماء الذين توفروا على دراسته والتأليف فيه».[5] ولا يسلك المنوال النحوي سبيل تمجيد التراث اللغوي وتقديسه وإن نوّه بقيمته المعرفية النسبية في سياق الثقافة اللغوية القديمة والحديثة. وهو لا يبالغ في الإطراء أو الإشادة به، وإنما ينظر إليه كبناء معرفي مستقل بذاته معرفيا، له من السمات الخصوصية المعرفية والتاريخية التي تجعله بعيدا عن كل أصناف المقارنات التي تربطه بتصورات أخرى سواء تعلق الأمر بالنحو التقليدي الغربي أو بالتصورات اللسانية الحديثة. وبذلك يحسم المنوال النحوي في قضية خلافية «نشط حولها الجدل منذ الأربعينيات من القرن العشرين بعد أن بدأت البعثات المصرية تدرس علم اللغة في الجامعات الغربية في إطار النظرية البنيوية. وهذه القضية الخلافية هي: هل صدر النحو العربي عن نظرية؟ وهل كان للنحاة

---

(1) النحو العربي والدرس اللغوي الحديث، بحث في المنهج، بيروت، دار النهضة العربية، 1978.

(2) نهاد الموسى، نظرية النحو العربي من وجهة النظر الحديث، بيروت، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع 1980.

(3) التفكير اللساني في الحضارة العربية، تونس، الدار العربية للكتاب، 1981.

(4) عبد الرحمان حاج صالح، المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية في العالم العربي، الرباط، ندوة اليونسكو حول اللسانيات وتطورها في الوطن العربي، 1987. وطبعت أعمال الندوة عند دار الغرب الإسلامي، تونس 1991.
– منطق العرب في علوم اللسان، الجزائر، موفم للنشر، 2012.

(5) المنوال النحوي، ص 11.

القدماء منهج في درس اللغة العربية؟»[1] وقد انقسم الدارسون العرب كعادتهم في كثير من قضاياهم الفكرية الكبرى إلى فريقين:

- ذهب فريق إلى تخطئة قدماء النحاة في الكثير مما قاموا به وإلى بيان أن السبب الرئيس في وقوعهم في هذه الأخطاء يعود إلى غياب نظرية لغوية دقيقة تقود البحث.
- وذهب الفريق الثاني إلى تصويب قدماء النحاة فيما قاموا به وإلى بيان أن عدم معرفتنا بالنظرية اللغوية التي قادت بحوثهم لا يعني عدم وجود هذه النظرية.[2]

لا يصوِّب المنوال النحوي ولا يخطئ أي فريق، وإنما يحاول - أن يستنبط من داخل المنظومة التراثية النحوية نفسها ما يراه مناسبا وملائما لسمات هذا التراث وأسسه المعرفية في شموليتها وكليتها، بالرغم من أنه -في منأى عن الإسقاطات النظرية المحتملة في ضوء اللسانيات - يعلن صراحة أنه لا «يسلم بوجود نظرية متكاملة في التراث اللغوي العربي، ولا (....) بوجود ترابط بين هذه الفرضيات العامة فيما بينها على غرار ما هو ملاحظ في النظرية اللسانية، ولا أننا نسلم بوجود ترابط بين هذه الفرضيات العامة والقواعد النحوية مثلما يذهب إلى ذلك بعض الباحثين».[3] وهو يدرك جيداً أنه لا يمكن تقييم نظرية ما أو فرضيات أو تصورات أو مفاهيم تنتمي إلى حقبة معينة من وجهة نظر نظرية معينة تنتمي إلى حقبة زمانية مختلفة، كما ينص على ذلك مبدأ اللامقايسة *Incommensurabilité* عند طوماس صامويل كون *Thomas Samuel Kuhn* (1922–1996) صاحب كتاب بنية الثورات العلمية (1962)[4] فلكل نظرية بما لها من مكونات تصورية ومفاهيم إجرائية براديغم *Paradigme* [أو القالب المجالي *Matrice disciplinaire*] خاص بها بما هو محتوى نظري ومعايير بحث علمي

---

(1) كمال شاهين، نظرية النحو العربي القديم، دراسة تحليلية للتراث من منظور علم النفس الإدراكي، القاهرة، دار الفكر العربي، 2002، ص 11.

(2) نظرية النحو العربي القديم، ص 11.

(3) المنوال النحوي، ص 61.

(4) *La structures des révolutions scientifiques: Paris, Editions Flammarion, 1983/2008.*

ومهارات نظرية وإجرائية وتعميمات رمزية ومضمون ميتافيزيقي أنطولوجي أو استكشافي، لا يمكن تسليطه على نظرية أخرى أو إقحامها ضمنه إذا جاز لنا أن نعبر بهذه الكلمات. وكما لا يمكننا إخضاع اللسانيات التوليدية لبراديغم اللسانيات البنيوية أو العكس، لا يمكننا إخضاع براديغم النحو العربي لبراديغم اللسانيات البنيوية أو التوليدية أو التداولية وهكذا. وقد أشار المنوال النحو إلى هذا المبدأ المنهجي المهم قائلاً: «لما كنا نقارن بين مواقف علمية لغوية متباينة الجذور والخلفيات والسياقات التاريخية (النحاة القدامى والمحدثين) فمن الممكن أن نخطئ من جهتين:

- من الممكن أن يكون المفهوم الإجرائي الذي نفترضه دونما ارتباط بالفرضيات العامة التي اعتمدناها رهين خصوصية اللسان الذي وصف به ولذلك لا يصلح بسبب خصوصيته تلك لمعطيات اللسان العربي.
- ومن الممكن أن يتضارب هذا المفهوم المستقدم أيضا مع المفاهيم العربية بسبب خصوصية في الثقافة العربية»[1].

والمسافة التي اتخذها المنوال النحوي في التعامل مع التراث النحوي العربي سواء في نقد قراءة الآخرين للتراث أو فيما يقترحه صاحب المنوال نفسه من قراءة جديدة، هي مسافة ذاتية- موضوعية في الوقت ذاته. هناك من جهة أولى الانتماء الحضاري والتاريخي لصاحبها، ومن جهة ثانية نجد خلفيته العلمية المحددة نظريا ومنهجيا وهي خلفية معرفية تعتمد منظورا عقلانيا حداثيا ونقديا في التعامل مع قضايا التراث اللغوي من خلال شيئين:

- أولا: الاستعانة باللسانيات لفحص التصورات النحوية التراثية وطبيعة مكوناتها المعرفية وسماتها النظرية والإجرائية من داخل التراث النحوي العربي وليس من خارجه،
- ثانيا: الوعي التام بنسبية الحقيقة المعرفية في تطورها المستمر والدؤوب نحو الأعمق والأدق والأشمل، أي اعتبار السيرورة التاريخية الطبيعية للمعرفة العلمية الإنسانية بصرف النظر عن الخصوصية الحضارية

---

(1) المنوال النحوي، ص 129.

انطلاقا من أن الباحث نفسه أيا كانت ثقافته ذات تاريخية[1] منغمسة في سياق ثقافي وتاريخي نوعي خاص بها يفرض على صاحبها تمثلات اجتماعية وفكرية مشتركة ليس من السهل التخلص منها أو الاستغناء عنها.

الملاحظة الثالثة:

يتبدى لقارئ المنوال النحوي العربي ابتعاد صاحبه الواعي والمقصود عما ساد الثقافة العربية الحديثة عامة واللغوية خاصة، -بل ويسودها حتى اليوم - من قراءات ذاتية مبنية على رؤية معرفية ضيقة مشحونة عاطفيا بسبب التزاماتها الحضارية إزاء التراث اللغوي تثير الشفقة العلمية بصفتها تجسد بالملموس تأويلا ساذجا وسطحيا لصلة التراث اللغوي العربي باللسانيات يكتفي بالتنويه والتمجيد الزائدين والمبالغ فيهما بشكل احتفالي لكل ما ينتمي إلى المنظومة التراثية بوصفها مصدرا وأصلا للمنجزات الجديدة في المعرفة اللسانية المعاصرة. «فالتراث العربي يمكنه أن يجمع الأصول البنيوية والوظيفية والسلوكية والتوليدية والعرفانية دون أن يوقعنا ذلك في مفارقة منهجية أو مغالطة موضوعية»[2] ومعلوم أن بعض مؤرخي اللسانيات نبه على هذا الموقف المغلوط الذي يعتبر الماضي من خلال الحاضر فيركز على ما فيه (أي الماضي) من جوانب تبدو متصلة بالمقاربات الحالية. وهو موقف يحمل في طياته خطر تقييم الأعمال السابقة من وجهة النظر المتحيزة للماضي وفهما خاطئا لتاريخ علم معين بوصفه تقدما مطردا حينا وغير مطرد أو منحرفاً حينا آخر نحو هدف معين محدد سلفاً ضمن الوضع الراهن للعلم».[3] وبالفعل نجد أن العلاقة بين التراث واللسانيات في الثقافة العربية الحديثة غالبا ما توضع في سياق مسارين متقابلين:

---

(1) المنوال النحوي، ص 8.

(2) هدى صلاح رشيد، ص 32.

(3) روبنز، موجز تاريخ علم اللغة في الغرب، الكويت، المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب (عالم المعرفة، رقم 1997/227، ص 20. [ترجمة أحمد عوض].

أ – مسار يقلل من قيمة المنظومة التراثية بنقدها نقدا غير موضوعي غير قادر على تمثل أسسها المعرفية الخاصة بها واستيعاب دلالتها وعلاقتها بتحليل اللغة العربية نفسها. وهو ما نلاحظه بوضوح عند الرعيل الأول من اللغويين العرب المحدثين الذين شملتهم دراسة المنوال النحوي [إبراهيم مصطفى ومهدي مخزومي وإبراهيم أنيس، وتمام حسان وغيرهم من سار حذوهم أمثال عبد الرحمان أيوب وأنيس فريحه، وريمون طحان وإبراهيم السامرائي وآخرين].

ب– مسار يمنح التصورات التراثية العربية في النحو واللغة والبلاغة أسبقية معرفية تجعلها متضمنة لأصول اللسانيات الحديثة بنظرياتها المختلفة دون أدنى مراعاة لخصوصية التراث اللغوي العربي وسماته النوعية وارتباطه بروافد فكرية وتحليلية خاصة به ولطبيعة اللغة العربية، أو للسانيات بصفتها علما مستقلا له موضوعه الخاص به هو اللغة البشرية والألسنة الطبيعية– وبما هو فرضيات ومناويل يعالج بها من هذه الزاوية النظرية أو تلك هذا الموضوع. [وهو ما يبرز بقوة في محاولات عبده الراجحي 1978، نهاد الموسى 1980، عبد السلام المسدي 1982 وغيرهم].

على أن ثمة مقارنات أخرى لم تتم الإشارة إليها مباشرة في المنوال (محاولات أمين الخولي، محمود تيمور، أحمد أمين وغيرهم من أعضاء مجمع اللغة العربية بدمشق والقاهرة.) وهي التي ربطت قراءة التراث اللغوي القديم بقضايا لغوية كان موضوعها الجوهري دور اللغة في النهضة العربية سياسيا وفكريا واجتماعيا. وقد تميز هذا النوع من المقاربات بما يلي:

- إدماج اللغة العربية وتراثها اللغوي بمفهومه الواسع في سياق متطلبات النهضة العربية الحديثة.
- اقتصار التحليل اللغوي على إعادة إنتاج التراث النحوي العربي القديم شرحا واختصارا وتبسيطاً.

ونحن لا نقلل من أهمية هذه المقاربات ودورها معرفيا وحضاريا وسياسيا وأثرها على حاضر اللغة العربية ومستقبلها، لكننا نعتبر أنها في النهاية مقاربات

لا توسع آفق معالجة اللغة العربية من منظور اللسانيات وما يتصل بها، إذ يظل تعاملها مع اللغة العربية تقليديا لا يستطيع تقديم أجوبة علمية تساير منجزات العصر الحديث بما يطفح به من تصورات علمية في اللسانيات وغيرها من الحقول اللغوية. ولهذه الاعتبارات جاءت قراءة المنوال للتراث النحوي العربي مختلفة عما ألفناه من مقارنات بئيسة ومخيبة للآمال العلمية بأنماطها المتنوعة وأهدافها المتباينة في الربط بين الفكر اللغوي العربي القديم ونظيره اللساني الحديث، بحكم افتقارها إجمالا لأي منظور فلسفي أو معرفي، وفي غياب شروط المقاربة العلمية بما تقتضيه من أسس ومنطلقات تصورية وإجرائية واضحة المعالم.

الملاحظة الرابعة:

لا يزعم المنوال النحوي الانطلاق من قوته الذاتية معرفيا كذات عارفة بالتراث وباللسانيات، بل إنه يقر بحاجته الملحة إلى جهود السابقين له في محاورتهم للتراث النحوي العربي وهي محاورات من العيار الثقيل بدءا بإبراهيم مصطفى وصولا إلى تمام حسان مرورا بمهدي مخزومي وإبراهيم أنيس ومن تبعهم من المحدثين العرب، وهو لا يعتمد تجارب هؤلاء الأعلام وهم من هم في الدرس اللغوي العربي الحديث بما توصلوا إليه من خلاصات واستنتاجات في فهم التراث وتأويله في ضوء اللسانيات، ويبني عليها وحسب، وإنما يقدرها حق قدرها، معلنا صراحة أنه -بالرغم من نقده للغويين العرب المحدثين وهو نقد قوي موضوعيا -كان في أشد الحاجة إلى أقوال أصحابها لصياغة التأويل الذي يقترحه هو للتراث النحوي العربي[1]، وهو أخيرا يضع هذه المقاربات القرائية التي هيمنت على الدرس اللغوي العربي الحديث مدة غير وجيزة على محك النقد الإبستيمولوجي الرصين والدقيق في آفق تفادي أخطاءها ونقائصها وتفسير آسباب وهنها نظريا ومنهجيا حتى يتسنى له الاستفادة من كل ذلك في صياغة قراءة جديدة للتراث النحوي خاصة به. ويجسد صنيع المنوال النحوي في

---

(1) المنوال النحوي، ص 7.

اعتقادنا سلوكا معرفيا يكتسي قيمة أخلاقية بالغة قل نظيرها في الثقافة العربية الحديثة وتتمثل في خلق تراكم معرفي يسمح بأن يبني الباحث تصورات مغايرة أو يدفع باقتراحات غيره نحو أفق مجدية تعديلا واحتواء بناء على منجزات سابقيه وجهودهم المعرفية والعلمية، وهو سلوك فريد ومتميز في سياق زمان ثقافي عربي متشرذم يتميز بصراع الانتماءات السطحية للنظريات اللسانية وتلبية الأهواء الذاتية دون أساس علمي دقيق أو ضمير معرفي، مما قاد الثقافة العربية الحديثة إلى إنتاج حوارات صماء لم تجد المعرفة اللغوية العربية ولن تنفعها في شيء، مما حال في النهاية دون الاستفادة من جهود اللغويين العرب سواء أكانوا مجايلين أم سابقين ولا حتى التفاعل معها ومتابعتها إلا في حالات نادرة.

3- التجريبية آفة الدرس اللغوي العربي الحديث

يلخص المنوال النحوي عيب قراءات التراث فيما أسماه بالتجريبية *Empirisme* وهي صفة تكاد لا تكشف في ذاتها عن المقصود منها بدقة نظرا لدلالتها العامة المرتبطة في الأذهان بما هو اختباري حسي ملموس من جهة أو من جهة ثانية لارتباطها بما هو تفكير علمي عامة وبالمنهج التجريبي المتبع في العلم الحديث بصفة خاصة. ويقصد المنوال النحوي بالتجريبية «قلة التنظير للممارسة العلمية وعدم وعي الباحث بالمسلمات التي ينطلق منها وعدم تفكيره فيما يقتضيه التسليم بها من مستلزمات ونتائج»(1). وهو يصف هذه التجريبية إما بالبدائية أحيانا أو بالساذجة أحيانا أخرى. فهي بدائية حين «تدعو إلى الاعتماد على الوقائع عند دراسة اللغة والابتعاد عن التنظير المرادف للتأمل الفلسفي العقيم».(2) وهي ساذجة لأنها «تجعل المعرفة العلمية ظلا أمينا للواقع وتتوهم أن المعطيات الاختبارية التي ينطلق منها الباحث تعلو على الفرضيات»(3). ويشير صاحب المنوال النحوي نفسه إلى أن مفهوم التجريبية عنده يماثل مفهوم

---

(1) المنوال النحوي، ص 5.

(2) المنوال النحوي، ص 27.

(3) المنوال النحوي، ص 53.

التجريبوية الساذجة التي استعملها القاسمي الفهري في ملاحظاته النقدية على اللسانيات العربية الحديثة في ضوء ما يعاني منه خطابها من «ادعاء العلمية أو المنهجية، وهذه الظاهرة تأخذ أشكالا متعددة من تصور خاطئ للعلم إلى تصور خاطئ للفرضيات العلمية إلى تصور خاطئ لما يعتبر تطبيقاً ما»[1]. غير أن المنوال النحوي لا يقف عند حد الإقرار بالواقع العلمي المتعثر للكتابة اللغوية والمتمثل في بعض الأخطاء التي وقع فيها اللغويون العرب المحدثون في محاورتهم التراث النحوي العربي جراء عدم انطلاقهم من نظرية واضحة سواء في العلم أو في علم اللسانيات. «فمقاربات التراث النحوي وتقييمه اتسمت بالتجريبية لأنها في الأغلب عندما كانت تنقد التراث النحوي وتقيمه لم تكن تستند إلى نظرية واضحة لما ينبغي أن تكون عليه الدراسة اللغوية العلمية ولما ينبغي أن تكون عليه الدراسة عموما ولم تكن واعية بكل الصعوبات والإشكالات النظرية التي تقتضيها عملية التقييم»[2]. ولا يكتفي المنوال النحوي العربي بمعاينة هذه التجريبية بل دفع بها إلى ما وراء إصدار أحكام القيمة الجاهزة مسبقا، محاولاً إبراز ما لهذه التجريبية من تجليات ومظاهر سلبية صريحة وضمنية على الدرس اللغوي العربي الحديث، إذ من شأن الالتفات إليها أن يساعد على تفسير قصور المحدثين في استيعاب المنظومة التراثية في اللغة عامة وفي النحو خاصة، وتقديم عوامل فشل المشروع التحديثي في التعاطي معها والتمكن من الدفع بها نحو آفاق علمية جديدة على نحو ما حصل في أوروبا وأميركا بفضل اقتراحات اللسانيات. وترتبط تجريبية الكتابة اللغوية العربية الحديثة -حسب منظور المنوال النحوي- بضعف الأسس النظرية لدى اللغويين العرب على مستويين:

- «مستوى إدراك خصائص النظرية العلمية عموما وشروط بنائها ومستويات التركيب فيها وما تنفصل به من التأمل الفلسفي العقيم والتفكير المذهبي أو الوثوقي.

---

(1) عبد القادر القاسمي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ج 1، ص11. الدار البيضاء دار توبقال 1985.

(2) المنوال النحوي، ص 13.

– مستوى الدراسة اللغوية لما تتميز به الظاهرة اللغوية من تشعب وما تقتضيه مباشرتها من احتياطات منهجية.»[1]

ولا غرابة في ذلك فالمعرفة العلمية باللسانيات وبغيرها من العلوم الحديثة سواء أكانت علوما دقيقة أو علوما إنسانية لا تختصر في تداول معلومات معزولة عن سياقاتها التاريخية والمعرفية وشروط إنتاجها تصوريا ومنهجياً، بل إنها تحتاج إلى بنيات نظرية تعطي لهذه المعلومات الدلالة التي تستحقها.[2] ولئن اشتركت قراءات التراث النحوي العربي جميعها في صفة التجريبية بمعناها السابق، أي قلة التنظير وغياب الوعي بالأساس النظر للممارسة اللغوية نفسها فإنها تتفاوت في درجة نصيبها من هذه التجريبية، إذ من الصعب على حد تعبير صاحب المنوال نفسه أن نطلق لفظ التجريبية بالمعنى الذي قلنا سابقا على تمام حسان[3].

وفضلاً عن ذلك، ثمة عيوب إضافية تتجاوز هذه التجريبية لتتعلق بتمثل خاطئ للسانيات وعدم استيعاب للأسس والمفاهيم الموجهة لها على الوجه الصحيح وهي عيوب تحضر في بعض هذه القراءات وتغيب في أخرى. ويمكن أن نجمل أبرز العيوب فيما يلي:

ا– تصور خاطئ للعلم عامة ولعلم اللسانيات بصفة خاصة. وتتجلى مظاهر التصور الخاطئ للعلم في مستويين:

أ – عدم إدراك طبيعة الممارسة العلمية نفسها من حيث هي مجموعة من النظريات المؤلفة من فرضيات ومناويل. «فالباحث عندما يدرس ظاهرة دراسة نظرية خالصة يجتهد في إيجاد الفرضيات الملائمة لتفسير تلك الظاهرة دون ربط مسبق على مستوى الممارسة العلمية بين هذه الفرضيات وهذه التطبيقات العملية التي يمكن أن تنشأ عنها. ولذلك نجد كثيرا من الاكتشافات العلمية لا تجد إبان اكتشافها تطبيقات عملية

---

(1) المنوال النحوي العربي، ص 5.

(2) *Edgar Morin. La methode, 4, les idées, p 61.*

(3) المنوال النحوي، ص 41.

مباشرة»[1]. ويتفرع عن سوء فهم طبيعة العلم نفسه الخلط بين وصف اللغة العربية وتدريس نحو هذه اللغة أي أن ثمة خلطاً بين المستوى النظري والمستوى التطبيقي في معالجة الظاهرة اللغوية من منظور اللسانيات حيث إن عددا من هذه المقاربات لا سيما عند إبراهيم مصطفى ومهدي مخزومي يواصل المزج بين تيسير النحو وإعادة النظر في منهجه[2]. والحقيقة أن هذا الالتباس الشائع بين البعدين النظري والتطبيقي لا يزال قائما في أذهان كثير من الدارسين العرب المحدثين حتى وهم يتناولون التراث النحوي العربي حيث نجدهم لا يميزون بين الدراسات النحوية النظرية (سيبويه ومن جاء بعده) والنحو التعليمي عند المتأخرين (ابن مالك ومن سار حذوه.) بل إننا نلمس لدى طائفة واسعة من المهتمين العرب بحقل اللسانيات من يطالب بضرورة وجود جانب تطبيقي للنظريات اللسانية ومناهج البحث فيها على اللغة العربية وإلا لا قيمة لهذه اللسانيات، وهذا مظهر من مظاهر سوء فهم طبيعة العلم والنظرية ومختلف مستويات التفكير العلمي في الظواهر الطبيعية أيا كان نوعها.

ب- فهم مغلوط لعلاقة المعطيات والوقائع بالفرضيات ضمن الممارسة العلمية (....) و«أي مباشرة علمية للعلوم التجريبية وعلم اللغة منها تحتاج ضرورة من الباحث استقراء المعطيات التي يتخذها موضوع علمه والرجوع إلى الوقائع التي تعنيه. لكن هذه المباشرة لا تكون ناجعة إلا إذا نزّل الباحث مباشرته الاختبارية ضمن مرجع نظري فافترض جملة من الفرضيات حوله حسب مقتضيات الصياغة في النظريات العلمية»[3].

2- أما عدم فهم أساسيات علم اللسانيات فيتجلى في عدم إدراك دلالة وأبعاد بعض المفاهيم المحورية في اللسانيات الحديثة ومنها:

---

(1) المنوال النحوي، ص 14.

(2) المنوال النحوي، ص 25.

(3) المنوال النحوي، ص 16.

أ- عدم التمييز بين اللسان والكلام كما عند مهدي مخزومي وإبراهيم أنيس[1].

ب- الفصل بين منظور الدراسة الآنية (السانكرونية) ومنظور الدراسة التعاقبية (الدياكرونية). ويصدق هذا بشكل أوضح على إبراهيم أنيس[2].

3- عدم تحديد طبيعة العلاقة بين اللسانيات والتراث تحديدا نظريا باعتبارها علاقة بين العلم وتاريخه. ويتجلى هذا الأمر في سوء فهم تمام حسان لجدة اللسانيات مقارنة بالتراث اللغوي العربي وما ترتب على ذلك من سوء تقدير ونقد في غير محله للتراث النحوي العربي[3].

4- اعتماد المعنى باعتباره بديهية في تعريف الوحدات اللغوية وتبويبها[4].

ويفهم من المنوال النحوي أن علم اللغة من العلوم التجريبية وهو كلام صادق ولا غبار عليه في إطار تصور معين للسانيات في فترة من فتراتها التاريخية ردده كثير من اللسانيين البنيويين أنفسهم (أمثال جوس ومارتينيه وروبنس وغيرهم) معلنين في سياقات مختلفة عن تجريبية اللسانيات. يقول روبنس: Robins J.H. (1912–2000) «من الممكن أن نجعل مكانة اللسانيات بين العلوم الأكثر وضوحاً. إنّها علم تجريبي»[5]، وهو كلام يردده أيضا أندري مارتينيه A. Martinet (1908-1999) قائلاً: «إن اللسانيات هي الدراسة العلمية للغة البشرية. ويقال عن دراسة ما إنها علمية عندما ترتكز على ملاحظة الوقائع».[6] ومعروف أن اللسانيات البنيوية نأت بنفسها عن اعتماد الطابع التنظيري – فرضيات ومناويل– في البحث اللغوي، أو تفسير الظواهر اللغوية وقضايا اللغة تفسيرا

---

(1) المنوال النحوي، ص 26 وص 36.

(2) المنوال النحوي، ص 28 و31 و35.

(3) المنوال النحوي، ص 41 وص 43.

(4) المنوال النحوي، ص 26.

(5) *H.R. Robins, La linguistique générale: Une introduction, Paris, Armand Colin, 1974/1964 p. 21.*

(6) *A . Martinet, Eléments de linguistique général, Paris, Armand Colin, 1960, /1972, p. 6.*

شموليا يصدق على الألسنة الطبيعية كافة مهما تعددت ترتب عليه ابتعادها المتعمد عن كل مقاربة فرضية استباطية تتجاوز مجال الوقائع اللغوية القابلة للملاحظة المباشرة والاختبار. ولعل في موقف البنيوي هيلمسلف الذي يتبنى المنوال النحوي تصوره النظري والإجرائي للتحليل اللساني – ما يؤكد عيب المقاربة البنيوية نفسها.

ومنذ ظهور نظرية النحو التوليدي على وجه التحديد لم يعد الموقف التجريبي يجسد المنحى البارز في اللسانيات، بقدر ما أصبح يعبر عن اختيار نظري ضمن اختيارات أخرى. فما كان صالحا في فترة معينة من تاريخ اللسانيات. أصبح قابلا للنقاش من وجهة نظر إبستيمولوجية. فقد انتقدت اللسانيات التوليدية التحويلية بزعامة تشومسكي كما هو معروف- تجريبية اللسانيات البنيوية. وبينت ضحالة مستواها النظري فيما يخص إهمال التمييز بين الفرضيات والمناويل التي جاءت بها بعض النظريات اللسانية لمعالجة قضايا اللغة. وربما شكل منوال هيمسليف الذي استند إليه صاحب المنوال في محاورة اللغويين العرب المحدثين استثناء في مسار اللسانيات البنيوية وفي الدرس اللغوي العربي الحديث.

4- بيان ضد التجريبية:

يلاحظ متتبع الحركة اللسانية في الثقافة العربية الحديثة أن صدور كتاب المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة قبيل نهاية القرن العشرين لم يستأثر باهتمام الدارسين العرب والمتتبعين للشأن اللغوي العربي. ولم نجد متابعات حقيقية لهذا العمل الرصين والعميق في أبعاده ومراميه. وقد يكون وراء عدم الالتفات إليه جديا وإعطائه المكانة التي يستحقها في هذه الحقبة بالذات أسباب كثيرة في مقدمتها:

أ – تقهقر الدراسات البنيوية في الأدب واللغة في أوروبا مع ظهور ما بعد الحداثة بما تتضمنه من إشادة قوية صريحة أحيانا وضمنية أخرى بالخصوصية الثقافية وبالفوضى المنهجية

ب– هيمنة القراءات الحديثة للتراث اللغوي والبلاغي العربي وأثرها على

الوجدان العربي حيث تقبلها الدرس اللغوي العربي بارتياح كبير (محاولات المسدي، وحاج صالح، ونهاد الموسى وغيرهم) وهي هيمنة نجحت إلى حد كبير في التخفيف من انبهار الشرق العربي باللسانيات عامة لاسيما بمنجزات نظرية النحو التوليدي واللسانيات الوظيفية والتداولية (أعمال الفاسي الفهري وأحمد المتوكل على وجه الخصوص).

ولا يخفى على القارئ أن هذا النوع من الخطاب الذي أسميناه في دراستنا السالفة الذكر بلسانيات التراث يلقى قبولا وهوى قويا في نفوس كثير من الدارسين والمهتمين بالشأن اللغوي والثقافي العربي في إطار إشكالية الأصالة والمعاصرة بما تتضمنه من صراعات حضارية خفية لا تراعي في معالجة قضايا اللغة العربية والتراث اللغوي العربي صواب المنظور العلمي في حد ذاته، يعتبر مضمون المنوال النحوي العربي مثالا طيبا له.

وفي سياق الدرس اللساني العربي الحديث، يمكن القول بأن المنوال النحوي وهو يبرز خصوصية التراث النحوي العربي وقوته المعرفية في معالجة قضايا اللغة العربية يعد رسالة معرفية ومنهجية صريحة ومباشرة إلى كل من يهمه أمر هذا الدرس سواء في محاورة التراث اللغوي القديم أو في مقاربة للغة العربية من منظور اللسانيات، وهي رسالة تعد بمثابة بيان *Manifeste* يمكن أن نسميه بيانا ضد تجريبية اللسانيات العربية، التي فشلت في فهم مضامين التراث وإدراك أسس اللسانيات على السواء حين اكتفى هؤلاء الرواد العرب باختصار المعرفة العلمية في حقل اللغة إلى مقولات بسيطة لا تتعدى حدود الفهم المشترك أو العام الذي لا يستطيع النفاذ إلى ما وراء المعطيات المادية المباشرة. وقد انتقد صاحب المنوال ضعف الأسس النظرية والمنهجية لدى اللغويين العرب المحدثين، ورسم لهم معالم الطريق الصحيح الذي كان ينبغي أن يسلكوها معرفيا وهم يواجهون في الآن ذاته إشكاليتين أساسيتين -لا قبل لهم بها من قبل- وهما:

أ – محاورة التراث اللغوي العربي (في ضوء اللسانيات ونظرياتها ومناهج البحث فيها) بما تثيره هذه المحاورة من قضايا متنوعة تتوزع بين ما هو معرفي علمي خالص وما هو تاريخي حضاري اجتماعي (الأصالة والمعاصرة – حضور الآخر – التعريب الخ).

ب-تعامل اللسانيات عربيا مع اللغة العربية (أي لسانيات ينبغي أن تتبع؟ وأي لغة عربية موضوعا لهذه اللسانيات الخ).

والمنوال النحوي وهو يحاور أبرز الكتابات اللغوية العربية الحديثة وأشهرها من طراز إبراهيم مصطفى ومهدي مخزومي وإبراهيم أنيس وتمام حسان ومن حذا حذوهم مباشرة أو بكيفية غير مباشرة لا يكتفي بتوضيح ما تفتقر إليه كتاباتهم ومواقفهم النظرية من أسس العلم بما يتطلبه من مقدمات معرفية ومنهجية محددة تتضمن تصورات معينة لنظرية العلم بصفته بناء نظريا وبما يشتمل عليه من فرضيات ومناويل (وأدوات تحليل)، والفصل بينها مثلما هو معمول به في فلسفة العلوم والمنطق والعلوم الصحيحة[1]. «فمقاربات هؤلاء الرواد العرب كانت في الغالب الأعم تنقد التراث النحوي وتقيمه دون أن تستند إلى نظرية واضحة لما ينبغي أن تكون عليه الدراسة اللغوية ولما ينبغي أن تكون عليه الدراسة العلمية عموما، ولم تكن واعية بكل الصعوبات والإشكالات النظرية التي تقتضيها عملية التقييم هذه»[2]. فمن غياب تحديد طبيعة العمل اللساني ومجاله وموضوعاته إلى عدم التمييز بين الفرضيات العامة في دراسة ظاهرة لغوية معينة والمناويل المقترحة لمعالجتها، وغياب التمييز بين العلم وتطبيقاته، وإهمال التعاطي مع مواد لغوية بعينها من اللغة العربية، وصولا إلى عدم الإلمام بجوهر بعض المفاهيم الأولية في اللسانيات (كالتمييز بين لسان وكلام والتمييز بين الآني والتعاقبي)، وأثرها في معالجة قضايا اللغة العربية قديما وحديثاً، استطاع المنوال النحوي العربي بأسلوب هادئ ورصين هدوء صاحبه وسكينته الناطقة بالحكمة والتعقل أن يكشف عن عورات تجريبية مفرطة إلى حد السذاجة في البساطة التنظيرية لدى جيل بكامله من عمالقة اللغويين العرب المحدثين الذين نادوا بالعلم وباللسانيات وتغنوا بشعاراتهما للتحرر من الإرث القديم دون أن يدرك بعضهم الطبيعة الحقيقية للأسس والمبادئ العامة التي ينهض عليها هذا العلم وهذه اللسانيات، بينما لم يحاول بعضهم الآخر الالتزام

(1) المنوال النحوي، ص 8.

(2) المنوال النحوي، ص 12.

بتفعيل هذه المبادئ التي تمت الدعوة إليها أو انتقد التراث اللغوي العربي باسمها مثل ما حصل مع دعاة الوصفية الذين لم يصفوا شيئا من اللغة العربية على نحو ما كان منتظرا ومأمولاً منهم.

على أن هذه المقاربات الحديثة للتراث اللغوي العربي منذ كتاب إحياء النحو لإبراهيم مصطفى بالرغم مما اتسمت به من تجريبية في مستويات مختلفة، كان لها الفضل الكبير فيما خلفته من تأثيرات إيجابية ولو بصورة خفية على الدرس اللغوي العربي الحديث نذكر منها:

أ – التعريف بأهمية اللسانيات كعلم ناشئ والدعوة إلى الاستفادة منها، وهو ما سيكون له أثره القوي إيجابيا على الدراسات الأدبية العربية ومناهج البحث فيها ابتداء من ستينيات القرن العشرين حين تسربت أفكار التيارات الشكلانية والبنيوية إلى الأدب العربي الحديث ومناهج نقده وتحليل نصوصه الشعرية والنثرية.

ب– التعريف بأهمية منظومة التصورات النحوية العربية القديمة وقيمتها بالرغم مما شاب هذا التعريف من نقص في النظرية والأدوات الإجرائية في معالجة قضايا اللغة العربية.

ت– الدعوة إلى النظر في قضايا النحو العربي من منظور أشمل لا يقف عند حدود معطيات خاصة باللغة العربية وإنما يتضمن ألسنة طبيعية أخرى.

ث– الابتعاد عن إثارة الموضوعات الفلسفية والمنطقية داخل مدارج البحث النحوي.

ج– رفض عدد من التعريفات: اللغوية القديمة المتعلقة بمفاهيم مثل النحو والإعراب والكلمة والجملة..

ح – توسيع مجال الدراسة النحوية ليشمل بشكل واضح قوانين تأليف الجملة بأنواعها وأقسامها.

خ – الربط بين اللفظ والمعنى في تناول القضايا التركيبية[1].

---

(1) المنوال النحوي، ص 24.

والحقيقة أنها تأثيرات لا ينبغي التقليل من أهميتها أو إنكار قيمتها ودورها في تجاوز بعض مظاهر قصور التحليل النحوي للغة العربية. لكن المشكل الأساس يكمن في أن هذه التأثيرات لم تجد من ينميها ويدفع بها نحو مزيد من الدقة والضبط وتلك آفة أخرى من آفاق الدرس اللغوي العربي.

5- ممارسة اللسانيات في تصور المنوال النحوي

لكي يمارس المرء اللسانيات حقيقة لا يكفي أن يكون ملما بالتصورات القائمة عن طبيعة اللغة البشرية ولا حاذقا في معالجة بنيات اللسان في مستويات التحليل المعروفة بداية بالمستوى الصوتي وانتهاء بالمستوى الخطابي، وإنما تتطلب معرفة اللسانيات إضافة إلى ذلك دراية دقيقة وإلماما عميقاً بالأسس النظرية والمنهجية والخلفيات المعرفية والفلسفية للممارسة العلمية نفسها، أي القدرة على امتلاك تصور معين عن العلم نفسه كنوع خاص من التفكير الذي يختلف عن التفكير العام أو الثقافة العامة المشتركة. وأيا كان مجال التخصص العلمي الذي ينتمي إليه الباحث فهو يتقاسم مع غيره من العلماء والباحثين حدا أدنى من الخصائص والمعايير من منظور إبستيمولوجيا العلوم المعروفة بالاختبارية التي تقوم على معطيات مادية ملموسة مستمدة من التجربة على نحو ما نجد في الفيزياء والكيمياء والميكانيكا. والعلم في صورته المثالية لا يختزل في معادلات رياضية مجردة ولا في رسوم وخطاطات بيانية وما إلى ذلك. بل هو قبل وضع هذه الأدوات الضرورية في إطار بناء تصوري يقوم على توافر عدد من المعايير والمقاييس غير المتجانسة. إن معالجة قضايا اللغة- بصرف النظر عن درجة الإبداع والابتكار فيها- من منظور علم اللسانيات لا يكمن في تسليط الفكر على مادة لغوية وتقديم عدد من الملاحظات العامة والاستنتاجات بشأنها. «إن فهما جيدا لا يكفي لتأسيس تحليل علمي طالما أن هذا الفهم لا يندرج ضمن هيئة تعاليم ذات قيمة إجرائية»(1).

- ما الذي يميز بين ما يندرج ضمن علم اللسانيات وما لا يندرج ضمنه. أو

(1) *George Mounin. La communication poétique. Paris. Gallimard, 1969. p. 256.*

هو مجرد كلام عام لا علاقة له لا بالبحث العلمي ولا باللسانيات؟

- ما دلالة القول إن اللسانيات هي دراسة اللغة علميا؟
- ما المقصود بالعلمية عامة وعلمية علم اللسانيات بصفة خاصة؟ وما هي خصائص هذه العلمية ومعاييرها؟
- ما هي الإجراءات التي ينبغي اتباعها لتنزيل هذه العلمية؟
- هل بإمكان الباحث اللساني أن يقدم تحديدا جامعا مانعا لعدد من المفاهيم المحورية في اللسانيات من قبيل: اللغة والنحو والقاعدة والجملة وأجزاء الكلام (الاسم والفعل والحرف)، والعلاقات وغيرها من المفاهيم يجعله بمنأى عن كل جدل معرفي ونقاش حول طبيعتها وأبعادها وخلفيات وضعها؟
- كيف نقيم المفاهيم في اللسانيات موضوعيا؟

وحين نباشر التحليل اللساني في سياق نظرية لسانية محددة يمكننا التساؤل:

- من أين جيء بهذه النظرية؟ ما هي أصولها الفكرية والعلمية؟ ما هي طبيعة الفرضيات التي تتضمنها؟ وما هي مستوياتها؟
- كيف ننتقل بها من الصعيد النظري العام-مستوى التصورات-إلى صعيد المناويل الإجرائية؟
- ما هي خصائص النظرية العلمية وشروط صياغتها؟
- ما علاقة النظرية اللسانية بمعطيات الواقع (أي المعطيات اللغوية التي تعالجها هذه النظرية)؟

وحين نتحدث عن دراسة اللغة من منظور اللسانيات، فنحن لا نتحدث عن لسانيات واحدة وإنما ثمة لسانيات متنوعة ومتعددة متقاربة إلى مستوى التماثل والتطابق ومتباعدة إلى مستوى التعارض. فمن اللسانيات البنيوية إلى اللسانيات التوليدية إلى اللسانيات التداولية والخطابية نجد أنفسنا أمام عدد هائل من النظريات ومناهج البحث في اللغة من زوايا متعددة وهو ما يطرح علينا تساؤلات عديدة:

- ما الذي يبرر تعدد اللسانيات وتنوعها نظريا ومنهجيا؟

ما مظاهر الاختلاف والائتلاف بينها؟

- هل لهذا التعدد علاقة بالمناهج المتبعة في مختلف اتجاهات اللسانيات ومدارسها أم بالنظريات المقترحة أم بالمعطيات اللغوية المدروسة أم بأشياء أخرى؟
- ما هي مظاهر التجديد التي واكبت الانتقال من التصورات اللغوية القديمة كالنحو المدرسي والنحو المقارن والتاريخي إلى لسانيات سوسير الوصفية التي يتفق الكل حول علميتها؟
- كيف تطورت اللسانيات منذ سوسير حتى اليوم؟
- هل يكون تطور اللسانيات مجرد استمرار في الزمان أم أن ظهور اللسانيات التوليدية «ثورة علمية» يمكن الزعم بأنها تشكل منعطفات حاسمة في البحث اللغوي عامة وفي اللسانيات خاصة كما توحي بذلك عبارة ثورة علمية أو ثورة كوبرنيقية في فلسفة العلوم؟
- هل نحن أمام براديغمات جديدة في اللسانيات أم هو مجرد تغيير في أسلوب العمل والمعالجة اللغوية؟

هي الأسئلة التي تحتاج من دارس اللسانيات لا سيما في الثقافة العربية الحديثة أن يكون ملما بالأجوبة المناسبة لها أو على الأقل استحضارها بشكل أو بآخر في محاورة التراث النحوي العربي ومعالجة بنيات اللغة العربية. وأيا كانت طبيعة الأجوبة والحلول المقترحة فهي تجسد بجلاء ثراء الأبعاد النظرية والمنهجية للسانيات وتعكس حيويتها المستمرة وتبعد عنها كل نظرة بسيطة وسطحية في التعاطي مع قضايا اللغة، وتكشف عن منجزاتها المذهلة في تحليل بنيات الألسنة الطبيعية مما يميزها عن الدراسات اللغوية القديمة. وهي المنجزات التي قدم المنوال النحوي عنها خلاصات طيبة. هي إذن أسئلة عديدة ومحاور نظرية ومنهجية جوهرية لم يأخذها رواد الدرس اللغوي العربي في حساباتهم النظرية وأبعدوها من مقارباتهم في تأويل التراث النحوي العربي القديم وتحليلهم للغة العربية ولا نعتقد أن هذا الواقع قد تغير اليوم كثيرا. وقد أماط المنوال النحوي اللثام عنها وهو يساءل الكتابة اللغوية الحديثة عن الأسس المعرفية التي تتجاوز حدود التعامل الملموس والمباشر مع معطيات اللغة من أقوال

وجمل ومكونات ووحدات وترتبط بكل تأمل وتفكير علمي في التراث اللغوي وفي اللسانيات ارتباطا وثيقا.

ولهذه الاعتبارات، يمكن القول بأن المتوال النحوي يقدم درسا في إبستيمولوجيا اللسانيات بصفتها خطابا حول العلم وحول أساسيات خطابه. فهو يجيب عن التساؤلات السابقة من خلال تقديم شروط خطاب المعرفة العلمية ممثلا له بخطاب علم اللسانيات في صورتها البنيوية، وهو خطاب كلي لا ينطبق على لغة دون أخرى ولا على ثقافة لغوية دون غيرها وإنما على الدراسة العلمية للغة البشرية ومعالجة للألسنة البشرية بصفتها دراسة متميزة عن الدراسة اللغوية القديمة. وقد نجح المتوال النحوي مدعوما بشواهد من نظرية العلم ومن اللسانيات الحديثة نفسها في تعرية سلبيات تجربة اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة من خلال استعانة اللغويين العرب المحدثين بها في محاورتهم النقدية للتراث النحوي العربي القديم وجهلهم بأسس علم اللسانيات ومنطلقاته وأهدافه وغاياته النظرية.

ويعد المتوال النحوي العربي في نظرنا – لهذه الأسباب الموضوعية وغيرها مما يضيق المقام بذكره– إلى جانب كتابات عربية قليلة جدا في هذا الباب[1] منعطفا معرفيا تاريخيا جديرا بالتنويه بصفتها حاولت تفكيك تشكيلات خطاب اللسانيات العربية الحديثة للكشف عن طبيعة مصادره وأسسه النظرية والمنهجية لاسيما ذلك الصنف من الخطاب العربي الذي يبدو غير قادر على التعامل مع اللسانيات في ذاتها كعلم مستقل وقائم بذاته، إذ يلاحظ أن خطاب قراءة التراث لا يتصور للسانيات كنظريات ومناهج أي وجود معرفي إلا كوسيلة يستعان بها في تحليل مضامين التصورات التراثية اللغوية العربية القديمة كمفاهيم ومصطلحات وأدوات تحليل.

وقد تكفل المتوال النحوي بتوضيح ما أغفلته المقاربات العربية من أسس

---

(1) عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، 1983 ومصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة دراسة في المصادر والأسس النظرية والمنهجية منشورات كلية الآداب الدار البيضاء، عين الشق، 1998 وسعد عبد العزيز مصلوح، في اللسانيات العربية المعاصرة، 2004؟

نظرية ومنهجية مرتبطة بمفهوم العلم كان يتعين الإحاطة بها قبل خوض غمار علم اللسانيات أولا وقراءة التراث النحوي العربي ثانيا. إنها الأسس التي تتعلق من جهة أولى بالعلم كنمط تفكير نوعي له أركانه وسماته ومستويات بحثه في الظواهر بما يقوم عليه من فرضيات ومقولات وما يرتبط به من منهج علمي له خصائصه التي تجعل منه معرفة متميزة ومنفصلة عن المعرفة العامة العادية، ومن جهة ثانية باللسانيات كنشاط علمي له مجاله وموضوعه وأهدافه، ويمتلك عددا من الفرضيات العامة والإجراءات الخاصة بمعالجة هذا الموضوع من زاوية معينة.

نحن أمام نقد إبستيمولوجي يتوخى تفكيك بنية خطاب الكتابة اللغوية العربية التصورية موازنة بأسس اللسانيات (العامة) كتصور ووظيفة وتحليل تترتب عليها أدوار ونتائج معرفية وعلمية محددة. وكمنهج يتبع في معالجة الألسن الطبيعية. ويمارس المقوال النحوي في نقد مقاربات المحدثين للتراث اللغوي العربي نمطا من الإبستيمولوجية النقدية التي تمزج بين مجالين معرفيين: فلسفة العلوم وتاريخ العلوم على الطريقة الفرنسية عند غاستون باشلارد وجورج كانغلهيم *Georges Canguilhem* وميشال فوكو *Foucault* وإغادر موران *Edgar Morin* وإن كنا لا نعثر في المقوال النحوي العربي على تصريح واضح بهذا المنحى النقدي في التعامل مع قضايا العلوم وفلسفتها وتاريخها. إنها الإبستيمولوجيا التاريخية التي تسعى إلى فحص تسلسل المفاهيم العلمية وانتقالها عبر أشكال تصورية مختلفة القنوات والوسائل. إنه التاريخ الإبستيمولوجي للعلوم الذي يعد «وصفاً يتّخذ العلم الذي اكتملت نشأته معياراً؛ والتاريخ الذي يحكيه يخضع بالضرورة لمقياس تعارض الحقيقة والخطأ، المعقول، واللامعقول، العائق والخصوبة، الطهارة والدنس، العلمي واللاعلمي»[1].

---

(1) ميشال فوكو، حفريات المعرفة، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ص 182 [ترجمة سالم يفوت].

6- بين اللسانيات والتراث اللغوي العربي.

يتضمن المنوال النحوي جملة من المواقف الصريحة والضمنية إزاء التراث النحوي العربي في علاقته باللسانيات وإذا شئنا قلنا فهو يعبر عن مواقف فكرية مهمة تحكم صلة العلم (محددا في اللسانيات) بتاريخه (ممثلا في التراث اللغوي العربي) من شأنها أن تخدم علاقتنا بالبحث في التراث اللغوي عامة وتخرج بنا من دوامة مشكل القراءات غير الموضوعية التي تتناسل منوهة بالتراث اللغوي العربي وممجدة لتوجهاته دون أساس علمي ومعرفي وتبعدنا عن التعسف في التأويل بتحميله مالا يحتمل، ومن ثمة لا يمكن تقديم صناعة تأويل متين للتراث النحوي وتوضيح علاقته باللسانيات (....) دون إطار نظري متكامل. والربط التاريخي بين اللسانيات والتراث النحوي العربي هو ربط مستمد من العلاقة الطبيعية بين العلم وتاريخه التي تسمح لنا بتحديد ما يميز اللسانيات من التفكير اللغوي القديم وفهم تطور هذا العلم «فكل علم رهين ماضيه وتاريخه لا تتأسس أقواله إلا بدحض أقوال سابقة له تأسست اللسانيات وانبنت في جملة ما انبنت عليه»[1]. ولذلك «فإن نقد التراث النحوي دون الاعتماد على اللسانيات وهم يوقع الباحث في التجني على التراث وإساءة فهمه، (....) فإن اعتماد اللسانيات لمحاورة التراث دون اعتماد هذا التمييز [يقصد التمييز بين الفرضيات والمناويل] يوقع في نفس الأخطاء ويؤدي إلى إساءة فهمه ويمنع من إقامة حوار دائم بينه وبين علم اللسانيات.»[2] ويصدر المنوال النحوي في تصوره للعلاقة بين التراث واللسانيات عن موقف واضح ومضبوط لا التباس ولا مناورة فيه، موقف يتطابق كليا مع ما هو معروف في تاريخ العلوم «فكل نظرية أو فرضية جديدة تتبلور دائما بمناقشة التصورات والآراء السابقة لها التي تمثل إرثها المعرفي في مجالها، لذلك يمكن الاطلاع على هذا الإرث في الغالب من فهم أفضل لهذه الفرضيات الجديدة وإحاطة أدق بسياقها التاريخي»[3].

---

(1) المنوال النحوي، ص 36.

(2) المنوال النحوي، ص 48.

(3) المنوال النحوي، ص 63.

ومن مظاهر سوء تمثل العلاقة المعرفية بين اللسانيات والتراث في سيرورتها التاريخية أو لنقل اختصارا تاريخ اللسانيات ما أشار إليه المنوال النحوي من تناقض صارخ لدى تمام حسان (وغيره من المحدثين حتى اليوم) في تمثله لجدة اللسانيات وهي الجدة التي يربطها بظهور الوصفية في البحث اللغوي الحديث مقابل معيارية التراث اللغوي العربي عامة والنحوي منه خاصة. إذ «بدت له المعيارية ملخصة لعيوب التراث النحوي العربي تلخيص الوصفية لجدة اللسانيات»[1] تابعا في ذلك سبيل اللسانيين الغربيين - وعلى رأسهم بلومفيلد- في نقد تراثهم النحوي معتبرين النحو الهندي مقاربة لغوية وصفية، بينما هو في جوهره وتجلياته شكلا ومضموناً نحو معياري بامتياز لا يختلف في معياريته عن النحو العربي. ولم يكن تمام حسان- ولا كثير من اللغويين العرب المحدثين- يمتلك أي تصور مضبوط عن صلة التراث النحوي العربي باللسانيات ضمن المسار التاريخي الطويل الذي قطعه التفكير اللغوي الإنساني منذ الهنود حتى قيام اللسانيات في بداية القرن العشرين. وبصرف النظر عما حصل في أوروبا من قطائع معرفية أو استمرارية بين تراثها اللغوي ولسانياتها الجديدة، فإن اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة لم تكن قط استمرارا للتراث اللغوي العربي ولا قطعة منه، بل هي نتيجة لانفتاح الثقافة العربية على أوروبا على غرار ما حصل في معارف أخرى. وحين يتجاهل المؤرخ العربي بالخصوص هذا المعطى التاريخي والمعرفي بين التراث اللغوي العربي واللسانيات فإنه حتما سيسقط في سوء الفهم والتعسف في إدراك جوهر العلاقة التاريخية بين التراث واللسانيات، حينما يذهب إلى أن «ما صح من نقد الأوروبيين لتراثهم النحوي ينسحب أيضا على التراث العربي وصحّ عنده أن التراث النحوي العربي قد تضمن نفس العيوب التي تضمنها التفكير النحوي»[2]، ومن ثمة لا معنى وراء مطالبة التراث اللغوي العربي بسمات ومواصفات نظرية ومنهجية معاصرة يتعذر أن يتسم بها تاريخيا، إذ لا يمكن أن تصبح اللسانيات الحديثة بسياقاتها الفكرية

---

(1) المنوال النحوي، ص 45-46.

(2) المنوال النحوي، ص 35.

والاجتماعية والتاريخية معيارا تقيس في ضوئه علمية التراث اللغوي العربي القديم ونجاعة تصوراته».

ويمثل تمام حسان في نظر المنوال النحوي مثالاً واضحا لهذا الالتباس المعرفي التصوري بين تاريخ اللسانيات في علاقته بالتراث اللغوي العربي، إذ يغيب عنده الوعي «بتاريخ الإطار النظري الخاص باختصاصه الذي هو اللسانيات، وكيفية تشكله وموقعه التاريخي منه باعتباره ذاتا تاريخية تتحكم فيها صروف الزمان. بحيث يكون للباحث وعي بأهم المنعرجات الحاسمة في تطور اختصاصه»[1]. ومن أمثلة هذا الالتباس ما وقع فيه تمام حسان من أخطاء معرفية وهو ينكر دور سوسير ويلومفيلد في استقلالية اللسانيات، مثلما يعتبر أنها وحدة متجانسة ذات منهج وصفي واحد[2]، وهو ما يفنده تاريخ اللسانيات في القرن العشرين حيث نعاين لا لسانيات واحدة وإنما لسانيات *Les linguistiques* عديدة ووصفيات في أوروبا كما في أميركا لا وصفية واحدة ووحيدة. على أن أهم إخلال بمبادئ اللسانيات التي نادى بها تمام حسان (في مناهج البحث في اللغة 1954) ونَقْدَ أسس النحو العربي في ضوئها (اللغة بين المعيارية والوصفية 1955) يتجلى في أنه لم يحترم أسس التحليل الوصفي (اللغة العربية معناها ومبناها 1972) الذي يفترض الانطلاق من معطيات لغوية ملموسة أو تصورية يجسدها ما يعرف في الوصفية بالمدونة وفي اللسانيات التوليدية بقدرة المتكلم السامع المثالي. فعن أي لغة عربية يتحدث وهو الذي لم يكلف نفسه ضبط المواد اللغوية التي يجري عليها التحليل اللساني على نحو ما هو معمول به في اللسانيات الوصفية؟ وبفضل هذه الرؤية المنهجية الشاملة للنشاط العلمي قاطبة وللدراسة اللغوية عبر تاريخها الطويل، تمكن المنوال النحوي من تتبع اللسانيات بمراحلها ومنعطفاتها الحاسمة لا كمجرد اكتشافات حدسية لمعطيات لغوية عادية تتعلق بالألسنة الطبيعية، وإنما كلحظات خلاقة متميزة تحفل بأحداث علمية تحكمها ثنائية

---

(1) المنوال النحوي، ص 41.

(2) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، القاهرة، الهيئة المصرية العامة، 1972 ص 7.

الفرضيات والمناويل، بينها علاقة تفاعل متبادل مولدة للعلم ولحيويته المتجددة ومحددة لخصائص المنهج العلمي السليم، وتسمح في الوقت ذاته باستيعاب التطورات الحاصلة في الدرس اللغوي الإنساني استيعابا منهجيا وبفهم نقد اللغويين الغربيين لنحوهم التقليدي ورصد الأخطاء التي وقع فيها نتيجة لعدم الانتباه إلى أهمية الفرضيات العامة في دراسة معطيات اللغة وفق مناويل ملائمة لها.

لكي لا تختتم: المنوال النحوي العربي من التراث إلى اللسانيات

وفضلا عن كون المنوال النحوي العربي عملا مجددا في نقد الأسس النظرية والمنهجية للكتابة اللغوية العربية في تعاملها مع التراث ومع اللسانيات كدراسة علمية موضوعها اللغة (هي هنا اللغة العربية) وتقديمه لقراءة داخلية للنظرية النحوية العربية، فإننا نعتبره بكل المقاييس العلمية منعطفا حاسما تاريخيا فيما يخص نشر ثقافة لسانية علمية دقيقة ومضبوطة تتمثل في تعريف القارئ العربي بأسس نظرية لسانية وربما لأول مرة في اللغة العربية تعريفا فيه شمولية وعمق ودقة وتمثيل هي نظرية لويس هيلمسلف المعروفة بالغلوسيماتية *Glossematics* التي يعرف أهميتها وقيمتها كل متتبع اللسانيات الحديثة في النصف الأول من القرن العشرين. غير أن صعوبة أسلوب صاحبها في التعبير عن مضمون نظريته مما لا يخفى أيضا على كل مهتم بهذه النظرية وإن كان متخصصا حاذقا للنظريات اللسانية البنيوية بمدارسها واتجاهاتها، إذ استعصى فهمها على فهم كبار اللسانيين والسيميائيين المحدثين. ومن النادر جدا أن لا تتحدث مصنفات تاريخ اللسانيات عن هيلمسلف أو تتجاهل مفاهيم نظريته ومصطلحاتها الدقيقة التي هي نتيجة قراءة ذكية للسانيات سوسير أستاذه الروحي. وقد شغلت الغلوسيماتية المهتمين بالبحث اللساني والأدبي الحديث بخصائصها النظرية والمنهجية المتميزة والمثيرة في الآن ذاته لاسيما على مستوى الارتقاء بالتحليل اللساني إلى مستوى عالي من الدقة والتجريد في الصياغة الصورية وضبط المفاهيم والتحكم فيها. وإلى المنوال النحوي وإلى صاحبه - يرجع في نظرنا - كل الفضل في تقديم فصل جديد من تاريخ اللسانيات يكاد

يكون فصلا مجهولا في الثقافة اللغوية العربية الحديثة حتى الآن. ولا أدل على ذلك من أنه لم يقترب أحد من الدارسين العرب بحثا وترجمة وتدريسا من هذه النظرية إلا مؤخرا.[1]

(1) انظر على سبيل التمثيل، مصطفى غلفان، اللسانيات البنيوية منهجيات واتجاهات، بيروت، دار الكتاب الجديد المتحدة، 2014. وقد صدرت مؤخرا الترجمة العربية لكتاب هيلمسلف: مبادئ نظرية اللغة ترجمة جمال بلعربي، منشورات ضفاف ودار الأمان ومنشورات الاختلاف، 2018، حوالي 150 صفحة.

مصادر البحث:

أ - باللغة العربية:

- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1973.
- حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1988.
- الراجحي عبده، النحو العربي والدرس اللغوي الحديث، بحث في المنهج، بيروت، دار النهضة العربية، 1978.
- روبنز روبرت، موجز تاريخ علم اللغة في الغرب، الكويت، المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب (عالم المعرفة، رقم 1997/227 ، [ترجمة أحمد عوض].
- شاهين كمال، نظرية النحو العربي القديم، دراسة تحليلية للتراث من منظور علم النفس الإدراكي، القاهرة، دار الفكر العربي، 2002.
- صلاح رشيد هدى، تأصيل النظريات اللسانية الحديثة في التراث اللغوي عند العرب، بيروت، منشورات ضفاف، 2015.
- غلفان مصطفى، اللسانيات العربية الحديثة، دراسة في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، الدار البيضاء، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، عين الشق، 1998.
- فاسي فهري عبد القادر، اللسانيات واللغة العربية، ج 1، البيضاء، دار توبقال للنشر، 1985.
- فوكو ميشال، حفريات المعرفة، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، [ترجمة سالم يفوت].
- مجدوب عز الدين، المنوال النحوي العربي، قراءة لسانية جديدة، سوسة، منشورات كلية الآداب ودار علي الحامي، 1998.
- المسدي عبد السلام، التفكير اللساني في الحضارة العربية، تونس، الدار العربية للكتاب، 1981.

- مصلوح سعد عبد العزيز، في اللسانيات العربية المعاصرة، دراسات ومثاقفات القاهرة، عالم الكتب، دون تاريخ (2004؟).
- الموسى نهاد، نظرية النحو العربي من وجهة النظر الحديث، بيروت، المؤسسة للنشر والتوزيع 1980.

ب- باللغة الأجنبية

- *Kuhn Thomas Samuel (1962), La structure des révolutions scientifiques, Paris, Flammarion, 1983/ 2008.*
- *Martinet André, Eléments de linguistique général, Paris, Armand Colin, 1960, /1972.*
- *Morin Edgar, La méthode, Tome 4, les idées leur habitat, leur vie, leurs m urs, leur organisations, Paris, Editions du Seuil,1991.*
- *Mounin George, La communication poétique, Paris, Gallimard, 1969.*
- *Robins H.R, La linguistique générale : Une introduction, Paris, Armand Colin, 1974/1964*